حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

هوامش على قانون ضريبة الدخل الجديد

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/01/22

أثارت إجراءات التقشف الحكومية الأخيرة زوبعة لم تهدأ تناولها الكثيرون من زوايا مختلفة، كل حسب هواه واهتمامه ومصالحه. وكانت بعض الكتابات تتميز بالعمومية وأحيانا بالتناقض وعدم الوضوح، ما دفعني لكتابة هذه الملاحظات. سوف أركز حديثي على قانون ضريبة الدخل وتعديلاته، وبالتالي لن أتحدث عن إجراءات التقشف الأخرى أو عن زيادة الإيرادات أو تحسين الإدارة الضريبية، دون أن يقلل ذلك من أهمية هذه الأمور. كما سأركز حديثي على الجانب الاقتصادي، وبالتالي لن أتحدث في الجوانب القانونية أو السياسية أو الاجتماعية للقانون، فهناك من هم أقدر مني على تناول هذه الجوانب والحديث فيها.

أدرك، مثل كثيرين غيري، حجم الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية والتحديات التي أمامها، ولا أختلف مع أحد في أهمية تخفيض عجز الموازنة الجارية وضرورة تخفيف الاعتماد على المساعدات الخارجية. ولكن لا بد من التأكيد أن الضرائب بأشكالها المختلفة، المباشرة وغير المباشرة، هي إحدى أدوات السياسية المالية للدولة، وهي بالتالي تتعدى كونها وسيلة لزيادة إيرادات الخزينة (دون التقليل من أهمية ذلك) وتسعى، مثل السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وبالذات تحفيز الاقتصاد وتشجيع النمو، واستقرار الأسعار، وتخفيف معدلات البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستغلال الأمثل للموارد، وغيرها. وبالتالي فإن أية محاولة لتقييم هذا القانون وتعديلاته يجب أن تتم من خلال دراسة تأثيره على هذه المتغيرات.

لنبدأ أولا بمقولة أن رفع معدلات الضريبة سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، وهو ما أشار إليه رئيس الحكومة حين برر تعديل قانون ضريبة الدخل بحاجة السلطة لمزيد من الإيرادات. أعتقد أن هذا الأمر ممكن جدا في المدى القصير، حيث ينتقل جزء من دخل الأفراد وأرباح الشركات إلى خزينة الدولة، ما يعني أن القانون الجديد سيؤدي فعلا إلى زيادة الإيرادات الضريبية. الذين يعتقدون عكس ذلك يجري في أذهانهم، غالبا، ما يسميه اقتصاديو جانب العرض

"منحنى لافر Laffer Curve" والذي يقول أن زيادة معدلات الضريبة تؤدي إلى تقليل الحوافز على العمل والادخار والاستثمار، ما يعني تخفيض العرض الكلي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وبالتالي تخفيض الإيرادات الحكومية المتأتية من الضرائب على النشاط الاقتصادي. كما أن زيادة معدلات الضريبة، في رأيهم، تشجع المكلفين على التهرب الضريبي بوسائل مختلفة. ربما يكون ذلك صحيحا في المدى البعيد، أما في المدى القصير، فإن من غير المتوقع أن تؤتي حوافز العمل والادخار والاستثمار نتائج سريعة واضحة. كما أن التعديلات الجديدة تحدّ من التهرب الضريبي، على الأقل في المدى القصير.

من ناحية أخرى، هناك إجماع على أن زيادة الضرائب سيكون لها تأثير سلبي على الاستثمار، حيث يتخذ المستثمر قراراته بناء على صافي العائد على الاستثمار بعد الضريبة، وليس قبلها. بل إن معظم قوانين تشجيع الاستثمار في العالم، إن لم تكن جميعها، تمنح المستثمر إعفاءات متفاوتة من ضريبة الدخل لسنوات عديدة لتشجيعه على الاستثمار. في ظل الأوضاع الصعبة في الأراضي الفلسطينية، ومناخ الاستثمار الذي يعاني من الإجراءات الإسرائيلية وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية وارتفاع تكلفة الأعمال وغيرها، فإن زيادة الضرائب ستوجه ضربة قاسية للاستثمار الأجنبي والوطني، خصوصا وأن هناك منافسة شديدة بين دول المنطقة لجذب تلك الاستثمارات. يأتي ذلك في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن وقف العمل بالإعفاءات الممنوحة للشركات حسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في شهر نيسان القادم ، وفي أعقاب المعلومات المتزايدة حول هجرة رأس المال الفلسطيني وحجم الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (بما في ذلك إسرائيل).

أما بالنسبة لتأثير القانون على معدلات النمو والبطالة، فمن الواضح أن تعديلات قانون ضريبة الدخل الجديدة سوف تقتطع نسبة أكبر من أرباح الشركات ومن الدخل المتاح لمعظم الأفراد، خصوصا الطبقة المتوسطة، دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنفاق الحكومي (الذي كان يموّل في السابق من المساعدات والقروض)، ما يعني انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة. وسوف يكون التأثير أكبر في المدى البعيد نتيجة مضاعف الإنفاق من جهة، والتأثير السلبي للضريبة على الاستثمار من جهة أخرى. وفي الواقع، فإن زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق هما عنصران من عناصر السياسة المالية الانكماشية التي تقوم بها الحكومة عندما يكون الهدف هو تقليل الطلب الكلي بغية تخفيف حدة التضخم في الأسعار وفي ظل معدلات بطالة منخفضة، وليس في وضع كالذي نعيشه في فلسطين في الوقت الراهن.

يقودنا ذلك للحديث عن الأسعار، وأنا أتفق مع رئيس الحكومة على أن ضريبة الدخل لن تؤثر على مستوى الأسعار في المدى القصير لأن ضريبة الدخل لا ترفع من تكلفة السلعة ولكنها تقاسم التاجر والمصنّع أرباحه، بعكس الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، التي تزيد من التكاليف ويمكن نقلها أو نقل جزء منها للمستهلك على شكل زيادة في الأسعار. أما في المدى المتوسط والبعيد، فإن ضعف الاستثمار في الآلات الحديثة والتكنولوجيا ورأس المال البشري نتيجة ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين سوف تؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل العرض، وبالتالي ارتفاع الأسعار، ولو بدرجات محدودة في ظل المنافسة الخارجية.

أما بالنسبة للعدالة الاجتماعية، فإن القانون الجديد يحقق إنجازا معقولا في هذا الاتجاه. فعندما يخضع ذوي الدخول العليا إلى شرائح أكبر فإن ذلك يؤدي إلى توزيع أكثر عدلا للدخل والثروة. ولا شك أن زيادة الإعفاءات وتوسيع الشرائح للطبقات الدنيا وإضافة شرائح جديدة في القانون الجديد وتعديلاته يصب في صالح مزيد من العدالة الاجتماعية بعكس الحال في الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والجمارك وغيرها، والتي يكون عبؤها على الفقراء كبيرا لأنها تقتطع نسبة أكبر من دخولهم مقارنة بذوي الدخول المرتفعة، خصوصا وأن عائدات هذه الضرائب غير المباشرة تمثل حوالي 94% من إجمالي الإيرادات العامة للحكومة.

مقابل ذلك هناك بعض الفئات الضعيفة اقتصاديا تتضرر من القانون وتعديلاته، ويأتي ضمن هذه الفئات كبار السن الذين تخضع نسبة كبيرة من مكافأة نهاية الخدمة التي يحصلون عليه لضريبة الدخل، ما يتنافى مع العدالة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد، خصوصا في ظل غياب نظام للضمان الاجتماعي يمكنه أن يتكفل بهم وباحتياجاتهم المتزايدة في كبرهم. كما يأتي ضمن هذه الفئة القطاع الزراعي الذي يعاني من صعوبات كبيرة في ظل المنافسة الإسرائيلية وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وصعوبة التصدير وغيرها، في الوقت الذي يجب فيه تقديم حوافز وتسهيلات لهذا القطاع لتعزيز قدرته على الصمود ومقاومة الاحتلال والاستيطان وتشجيعه على استيعاب اليد العاملة الفائضة وتعزيز قدرته التنافسية. كما أن القانون الجديد لا يميز بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ما يعرض الشركات الصغيرة إلى مخاطر الاندثار، في الوقت الذي تحتاج فيه تلك الشركات إلى إعفاءات ودعم لمساعدتها على الاستمرار والنمو وتشجعها على استثمار الأرباح التي تحققها، وهو ما يمكن أن يتم من خلال زيادة الشرائح الضريبية للشركات.

أخيرا، لا بد من التأكيد أن هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية للقانون الجديد. ولكن، بالرغم من التأثيرات الإيجابية للقانون على العدالة الاجتماعية، وقدرته على زيادة الإيرادات العامة في المدى القصير، فإن تأثيراته في المدى المتوسط والبعيد على الاستثمار والإنتاج والتوظيف تبدو سلبية، ما يتطلب إعادة النظر فيه بالتشاور مع الأطراف المعنية.